التعليم الزراعى فى خدمة الاقتصاد القومى *

للدكتور عز الدين همام أحمد

المفتش بادارة التعليم الزراعى

مصر بلد زراعى يعتمد أكثر أهله فى معاشهم على الزراعة . هذا هو الوصف الذى عرفت به مصر منذ القدم ولا زالت تعرف به حتى يومنا هذا . ورغم أن الاتجاه فى التنمية الاقتصادية حديثا يسير بخطى ثابتة نحو التصنيع وزيادة النشاط التجارى فإن مصر لن تفقد صفتها كبلد زراعى ذى سمعة عالمية ، تشغل الزراعة مكانا مرموقا فى اقتصاده القومى ، فقد قدر الدخل من الزراعة بعد استبعاد التغيرات الناشئة عن اختلاف مستويات الأسعار بمبلغ ٣١٠ ملايين جنيه سنة ١٩٥٤ فى وقت بلغ الدخل القومى فيه نحو ٨٠٠ مليون جنيه . ويرجع ذلك إلى أن التصنيع فى ذاته يؤدى إلى تنشيط الزراعة ودفعها إلى الأمام حتى يمكنها أن تمد الصناعة ببعض خاماتها الأولية وتمد رجالها بالغذاء .

فإذا اتفقنا على هذه الحقيقة ، وهى أنه لا زالت للزراعة مكانتها الكبرى . وأضفنا إليها حقيقة أخرى هى أن مستوى الانتاج الزراعى فى مصر لا زال دون المستوى الأمثل لوجب علينا أن نوجه لها من عنايتنا مثل ما نوجه للصناعة تماما خصوصا أن أغلب الصناعات التى يمكن قيامها فى مصر ستعتمد اعتمادا أساسيا على الزراعة .

ومصر بلد زراعى ضاقت مساحته المزروعة بمن عليه من السكان ، وأصبحت مشكلته الرئيسية هى فى كيفية مواجهة هذا العدد المطرد فى الزيادة من سكانها سنة بعد أخرى . فنظرة واحدة إلى الاحصاءات تكفينا لكى نتصور خطر هذه المشكلة ، فقد زاد عدد السكان حتى الآن إلى ثلاثة أمثال ما كانوا عليه منذ ستين سنة تقريبا فى وقت لم تزد فيه مساحة الأرض المنزرعة شيئاً يذكر .

(*) محاضرة القيت فى أغسطس سنة ١٩٥٦

وهذا يدل دلالة واضحة على أن التوسع الأفقى فى الزراعة المصرية سار سيرا بطيئاً جداً لم يكن له الأثر المرجو فى زيادة الإنتاج الزراعى لمواجهة جزء ولو صغير من زيادة السكان حتى أدى ذلك إلى هبوط مستوى معيشتهم هبوطا كبيراً .

ورغم أن العمل على زيادة الرقعة الزراعية أمر ضرورى جدا ، وعامل كبير من عوامل تخفيف حدة هذه المشكلة، فإن تنفيذها يحتاج إلى كثير من الجهد والمال والوقت ، والوقت عنصر هام فى مواجهة مشكلة السكان ، فكلما سار الزمن زادت المشكلة تعقيدا مالم تصحبها زيادة مماثلة فى الإنتاج الزراعى ، وهذا ما لا يسهل تحقيقه عن طريق التوسع الأفقى فى زمن قصير . فمشروع كمشروع السد العالى مثلا رغم جسامته وخطره ، وعظم الفوائد التى ستعود على مصر من تنفيذه بزيادة فى الرقعة الزراعية . . . الخ لن يمكننا الاستفادة به قبل مضى سنوات عديدة تزاد خلالها مشكلة السكان حدة وتعقيدا .

وليس معنى هذا أن نقف مكتوفى الأيدى فى مجال التوسع الزراعى حتى يتم تنفيذ مشروعات التوسع الأفقى ، فنظرة واحدة إلى الإحصاءات الزراعية خلال السنين الماضية تظهر لنا بوضوح ما أمكن أن يؤديه التوسع الرأسى من زيادة فى الإنتاج كانت كبيرة نسبيا أحياناً ، ومضاعفة أحياناً أخرى ، واطراد الزيادة فى ذاته دليل واضح على ظاهرتين :

الأولى :

أن التوسع الرأسى كان أبعد أثراً فى زيادة الإنتاج الزراعى خلال السنين الماضية من التوسع الأفقى ، فلقد حدثت زيادة فى إنتاج أكثر المحاصيل أعلى بكثير من نسبة زيادة المساحة المنزرعة منها، وهذا أدى إلى قلة المستورد من المواد الغذائية وزيادة المصدّر من بعضها ، رغم الزيادة المطردة فى عدد السكان ، وارتفاع القوة الشرائية ومستوى التغذية العام ، مما يدل على أن غلة الفدان من الحاصلات الزراعية زادت بدرجة ملموسة .

الثانية :

أن الكفاية الإنتاجية للأرض لازالت بعيـــدة عن أن تصل إلى حدها الأمثل ، وأنه لا زال ، هناك مجال كبير للعمل على زيادتها .

وإن تحليلا بسيطا لعناصر الإنتاج - وهى الطبيعة ، والعمل ، ورأس ، المال والتنظيم، والإدارة - يبرز لنا ضرورة الأخذ بسياسة التوسع الرأسى لزيادة الإنتاج زيادة سريعة تتلاءم وظروف مصر الحالية حتى تتم مشروعات التوسع الأفقى .

فالتوسع الأفقى فى الإنتاج يعتمد فى جوهره على نسبة أكبر من عنصرى الطبيعة ورأس المال أكثر من اعتماده على عنصرى العمل والتنظيم . وتحت ظروف مصر الحالية التى يتوفر فيها عنصرا العمل والتنظيم لا يتوافر لنا عنصرا الطبيعة ورأس المال بهيئة اقتصادية ملائمة ، بينما يعتمد التوسع الرأسى على عنصرى التنظيم والإدارة والعمل بنسبة أكبر من اعتماده على عنصرى الطبيعة ورأس المال . وتحت ظروف مصر الحالية يتوافر أو يمكن أن يتوافر هذان العنصران بالنسبة الاقتصادية التى تسمح ببقية عناصر الإنتاج بتيسر الحصول على أقصى غلة نسبية ممكنة .

ولا شك فى أن مهمة توفير العناصر الفنية اللازمة للإدارة المزرعية وللعمل الزراعى التى بواسطتهما يمكن العمل على رفع الكفاية الإنتاجية للأرض والحصول على أقصى غلة ممكنة بأقل التكاليف تقع على عاتق التعليم الزراعى الجامعى منه وغير الجامعى ، ومن هنا يأتى دور هذا النوع من التعليم فى المساهمة الفعالة فى نمو الدخل القومى .

فالزراعة المصرية والنشاط الزراعى فى مصر لا زال أقرب إلى المرحلة البدائية منهما إلى مرحلة التقدم ، ويرجع ذلك فى أغلب الأحوال إلى نقص فى الكفاية الإدارية للقائمين على شئونها ، ونقص فى خبرة العاملين فيها بأصول الإدارة المزرعية الحديثة السليمة تكنولوجيا ، فنيا واقتصاديا ، فلا زال القائمون على شئون الزراعة فى مصر والعاملون فيها هم الفلاحون الذين لم ينالوا تعليما اطلاقا ، أو نالوا قسطا فنيا بسيطا منه ورثوا الزراعة كمهنة عن آبائهم وأجدادهم ، ولا زال أغلب رجال الزراعة الفنيين الذين تكبدت الدولة الكثير فى تعليمهم وتدريبهم بعيدين عن المجال الزراعى الذى يؤدى إلى زيادة الإنتاج زيادة مباشرة .

ليست هناك دراسة واحدة فى مصر توضح لنا العدد المناسب من كل فئة من فئات الخبرة الزراعية اللازم توافرها لكى نصل بمزجها ببقية عناصر الانتاج إلى أقصى حد ممكن له . وبدون هذه الدراسة لا يمكن الحكم على مدى النقص أو الزيادة فى عدد خريجى المعاهد الزراعية الذين نحتاج إليهم ، وبدونها كذلك لا يمكن رسم سياسة تعليمية زراعية ذات أسس اقتصادية متينة تحقق نوعا من التوازن بين عدد الخريجين وبين حاجات الزراعة بمختلف أوجه نشاطها . ودراسة مثل هذه جديرة بأن نعيرها الدرجة الأولى من الأهمية بين دراساتنا. إنها دراسة لأهم عناصر الإنتاج الفعالة تحت ظروف مصر الحالية ، فهناك دراسات لحصر عوامل الإنتاج الزراعية الأخرى ، وهى : الطبيعة ، والعمل ، ورأس المال ، لكن دراسة الخبرة والعدد اللازم لنا من كل نوع منها لم يحظ بأى نصيب .

فهناك مثلا دراسات دقيقة لمعرفة احتياجات البلاد من الأطباء والمهندسين ، وعدد الموجودين منهم فعلا، وعدد ما ينقص البلاد منهم ، وعلى ضوء هذه الدراسة تسير سياسة التعليم نحو استكمال النقص فى السنين القادمة .

وبغير هذه الدراسة لا يمكننا الحكم على مدى ما أصاب الانتاج الزراعى من نقص أو زيادة نظراً لتوفر هذا العنصر أو لعدم توفره . وأنه يجب أن نسارع للقيام بها وتنفيذها خصوصا فى وقت أخذت فيه مصر بمبدأ توجيه النشاط الاقتصادى الجماعى والفردى فى مختلف نواحى الحياة ، ولم تعد تترك شئون الإنتاج فيها دون خطة مرسومة تحدد خطاه ومداه ، وإنما رسمت لذلك البرامج ووضعت السياسات وفق القواعد الاقتصادية السليمة ، وعلى ضوء احتياجات الاقتصاد القومى والدولى . ويجب عند عمل هذه الدراسة وكذلك السياسة التعليمية الزراعية التى تنبنى عليها أن يكون هدفها ـ فضلا عن حفظ التوازن بين الخريجين والموارد ـ هو حفظ التوازن بين فئات الخريجين أنفسهم ، إذ يجب أن ينتظم عدد الخريجين المناسب للموارد الزراعية فى شكل نظام هرمى قمته خريجو الجامعات ، واوسطه خريجو المدارس الثانوية الزراعية. وطبيعة النظام الهرمى هذا تمليه طبيعة الاستغلال الزراعى وحاجاته لكل فئة من فئات الخبرات والمرانة الزراعية لأن عمل خريج الجامعة هو التنظيم والادارة ، ويعاونه فى ذلك عدد أكبر

من خريجى المدارس الثانوية الزراعية فى الإشراف والتنفيذ ، بينما عمل خريج المدرسة الاعدادية هو عمل يدوى صرف .

وتدل سياسة التعليم الزراعى فى مصر الآن دلالة واضحة على اختلال التوازن فى النظام الهرمى السابق ذكره ، فهى كما ذكرت ليست سياسة مرسومة وفقا لاحتياجات معينة ، وإنما هى سياسة وليدة للظروف والملابسات أدت على مرور السنين إلى عدم تحقيق التوازن المنشود بين الموارد والخريجين وبين فئات الخريجين أنفسهم ، ويخيل إلى أن نسبة عدد خريجى الجامعات الزراعيين تفوق نسبة عدد خريجى المدارس الثانوية الزراعية إن لم تزد عليهم ، وأن نسبة الفئة الثانية إلى فئة خريجى المرحلة الاعدادية تفوقهم بكثير ، وهذا يؤدى بدوره فى النهاية إلى انقلاب الوضع الهرمى السالف ذكره ، ولا يخفى ما لهذا الوضع من خطر على الكفاية الانتاجية للفرد منهم ، إذ أن زيادة العدد من أية فئة من فئات الخريجين عن حالة الطلب تؤدى بهم إلى أن يقبلوا عملا أقل مستوى ولا يتناسب مع خبراتهم ، وبذلك يصبح جزء من هذه الخبرات معطلا عن الإنتاج وهذا بدوره يؤدى إلى نقص الانتاج نقصا مباشرا .

ورغم أن مصر بلد زراعى، ورغم ما للزراعة من أهمية فى البنيان الاقتصادى القومى ، فإن الزراعيين الفنيين فى مصر يشكون البطالة بين حين وآخر ، ولا يمكن أن يكون مرجع ذلك فى عقيدتى إلى زيادة عددهم عن حاجات الموارد الزراعية فى مصر، إذ أنى أعتقد أن النشاط الزراعى فى بلادنا يمكنه أن يستوعب أعداداً مضاعفة منهم ، ولكن ذلك يرجع إلى أسباب كثيرة سنناقشها فيما بعد .

وأحب أن أوضح فى هذا المجال أن ما أقصده من البطالة بين الزراعيين ليس هو مدلول الاصطلاح فقط أو أى تعطل لبعضهم عن العمل ، وإنما أقصد نوعا آخر من البطالة المتفشية بينهم وهى فى ذاتها بطالة مستترة ، وليست ظاهرة . فالواقع أننا لو افترضنا أن جميع خريجى المعاهد الزراعية فى مصر يعملون ، وأنه ليست هناك حالة بطالة حقيقية بينهم ، ونظرنا إلى طبيعة الأعمال التى يزاولونها لاكتشفنا هذه الحالة من البطالة المستترة بينهم ، وهى أن نسبة من يزاولون منهم أعمالا تتصل بالنشاط الزراعى لا تعدو نسبة ضئيلة من مجموع الخريجين ، وأن

النسبة الكبرى منهم تزاول أعمالا مختلفة بعيدة الاتصال عن مجال النشاط الزراعى المباشر . ويترتب على هذه الحالة نقص فى الإنتاج ، ونقص فى خبرات الخريجين أنفسهم يؤدى بدوره فى النهاية إلى حرماننا من ثمرات تخصصهم الأصلى .

هذا النقص الخطير فى أهم عنصر من عناصر الإنتاج - وهو عنصر التنظيم والإدارة - يدعونا إلى بحث أسبابه : أيرجع السبب فيه إلى الخريجين أنفسهم ، أم يرجع إلى عوامل أخرى خارجة عن إرادتهم ؟

وأحب قبل أن أناقش الأسباب أن أقرر أن هذه الظاهرة لا يوجد لها مثيل بين خريجى الهندسة أو خريجى الطب مثلا . فخريج الزراعة يقف على أبواب المستقبل حائرا هيابا ، بينما يقف زميله سواء أكان طبيبا أم مهندسا يواجه المستقبل بثقة واطمئنان . ولقد سمعت أحد الزملاء يردد مرة قوله : ما لمستقبلنا مظلم ونحن فى بلد زراعى ؟ أليس هذا عجيبا ؟ .

الواقع يا حضرات الزملاء أن ما ابداه سيادته من تساؤل قد جال بخاطرنا جميعا يوما ما ، ولازال يتردد بين الكثيرين منا ، وترجع الأسباب الرئيسية لذلك إلى العوامل الآتية :

أولا : النقص الواضح فى تدريب الخريجين وخبرتهم ، وهذا بدوره يرجع إلى عيوب كثيرة فى نظم التعليم وطرقه ، وليس هذا مجال مناقشة أسباب ذلك وطرق علاجه تفصيلا .

ثانياً : العامل الأهم فى رأيى راجع إلى أن الزراعة كمهنة تختلف عن بقية المهن الأخرى من حيث نسب التأليف بين عناصر الإنتاج فيها ، إذ أن عنصر الإنتاج الأول فيها - وهو الأرض التى تمثل الجزء الأكبر من رأس المال الثابت - تستنفد ٧٠٪ تقريبا من رأس المال المستغل فى المشروعات الزراعية ، بينما لا يحتاج العمل فى أية مهنة أخرى إلى مثل هذه النسبة من رأس المال . وخريجو الزراعة أمام هذه العقبة فريقان : فريق مالك لعنصر الطبيعة ، وهم الأقلية بين الخريجين الحاليين وفريق آخر - وهم النسبة الكبرى - لا يملكون شيئا ، فيلجأ الفريق الأول غالبا إلى عمل زراعى ، بينما يضطر الفريق الآخر إلى مزاولة أعمال أخرى غير زراعية .

وأقترح لعلاج هذه الحالة ما يأتى :

أولا : إعادة النظر فى سياسة التعليم الزراعى الجامعى منه وغير الجامعى ، وجعل الهدف منها هو تخريج العدد المناسب من كل فئة من فئات الخريجين ذوى الدراية والخبرة والمرانة، بحيث يتناسب هذا العدد مع موارد البلاد الزراعية بمختلف نواحى نشاطها تبعا للنظام السالفة الإشارة إليه .

ثانيا : أن تخصص النسبة الكبرى من عدد الأماكن الخالية بالمعاهد الزراعية المختلفة كل عام لأبنـــاء الزراع مالكين كانوا أو مستأجرين ، وكذلك لأبناء من يزاولون أعمالا أخرى أو مشروعات تتصل بالنشاط الزراعى ، على أن تترك النسبة الصغرى من هذه الأماكن للطلبة الذين لا تنطبق عليهم الشروط السابقة ولكن استعدادهم ورغبتهم تؤهلانهم لمزاولة الأعمال الزراعية .

ثالثا : أن تتاح للخريجين من المعاهد الزراعية فرصة الحصول على قروض مالية من بنك التسليف الزراعى التعاونى بضمانات شخصية ، على أن تسدد على آجال طويلة وبفائدة قليلة حتى يتمكن أكثرهم - وهم الذين لا يملكون رءوس أموال - من القيام منفردين أو متعاونين بمشروعات زراعية حرة .

رابعاً : أن ينشأ مكتب فنى يلحق بنقابة المهن الزراعية مثلا ، ويضم بين أعضائه ذوى الخبرات من رجال الأعمال والاقتصاد والزراعة ، وتكون وظيفته هى توجيه الخريجين الجدد والراغبين فى القيام بمشروعات زراعية حرة ، ومدّ يد المساعدة لهم بكافة الوسائل حتى يتجنبوا الخطأ فى بداية حياتهم العملية . وجدير بالذكر أن أقرر أن هذه الهيئات وجدت بالجامعات الأجنبية وتؤدى للخريجين أجل الخدمات فى توجيههم الوجهة السليمة فى حياتهم العملية بعد تخرجهم بحيث يكفل ذلك لهم النجاح .

فإذا أمكن للتعليم الزراعى فى مصر القيام بهذه الرسالة ، وهى تخريج العدد المناسب من كل فئة من فئات الزراعيين ذوى الدراية والخبرة والمرانة بما يتناسب مع احتياجات البلاد وموادها الاقتصادية الزراعية ، ووجد هؤلاء الخريجون حسن التوجيه إلى ما فيه مستقبلهم ومستقبل البلاد الاقتصادى مع مدّ يد المعونة لهم ماليا ، لأمكن للتعليم الزراعى بذلك أن يساهم مساهمة فعالة فى خدمة الاقتصاد القومى وزيادة الدخل زيادة سريعة فى ظروف مصر الحالية .